قوله ثم لم يصح القول باختصاص جنس الحمد بالله تعالى لوجود الجنس في ذلك الغير
لجواز ان يتعلق حمد واحد اه كانه جواب سؤال مقدر تقريره السؤال لما دل الكلام ان
كل حمد او جنس الحمد مرتبط بالله لا يتصور ارتباط حمد بغيره تعالى فيفيد الحصر وتقرير حاصل
الجواب انه يجوز ان يتعلق حمد واحد شخصي بحلا ينافي ارتباط كل حمد او جنس
الحمد به تعالى وحاصل قوله اللهم اه ان المراد كل فرد من الافراد المتغايرة بالذات
او بالاعتبار مرتبط به تعالى فلو تعلق حمد واحد شخصي بغيره وبذاته تعالى لم يصح هذا الكلام
لكون فرد متغاير ولو بالاعتبار مرتبط بغيره تعالى فاذا كان المراد ذلك يفيد الحصر
بلا شبهة ولكن يحمل الكلام على الادعاء والا فثبوت الحمد لغيره منكر تامل قوله واما التعرض
للام اه جواب عما يرد على كفاية لام الملك في الدلالة على الاختصاص على قوله قدس الله سره
قدس سره وتقريره الايراد انا لا نسلم انه قدس سره قائل بكفاية لام الملك في الدلالة المذكورة
كيف وقد تعرض لام الجنس وسندا لافادة الاختصاص اليهما في الوجه الثاني نعم
وارد على الشارح فاجاب بقوله اما التعرض وتقريره ان تعرضه قدس سره للام الجنس
في كلامه ليس لان لها دخلا في الافادة اي افادة الاختصاص مطلقا بل لبيان ان اه اختصاص
كل حمد به تعالى كما يستفاد من لام الاستغراق كذلك يستفاد من لام الجنس مع لام الملك وهذا
البيان رد لصاحب الكشاف حيث قال معنى تعريف اللام في الحمد تعريف الجنس والاستغراق
الذي يتوهم كثير من الناس وهم منهم وهذا القول منه مبني على ما هو مذهبه من ان الافعال
الاختيارية للعبد مخلوقة له فلا يرجع جميع المحامد الى الله تعالى عنده واما عندنا فلما كانت
الافعال الاختيارية مخلوقة لله تعالى كما كانت الصفات الباقية مخلوقة له تعالى فيرجع جميع
المحامد اليه تعالى فيصح ثبوت كل حمد لله تعالى كذا في حواشي الكشاف في فرد قدس سره بان
اختصاص كل حمد به تعالى كما يستفاد من الاستغراق يستفاد من الجنس فقبول احدهما
ورد الاخر ليس اولى من عكسه قوله وهذا المعنى اي اختصاص كل حمد به تعالى غير مذكور

يعني ان ثبوت كل حمد لله تعالى مع انه قد يجري على
غير الله تعالى محمول على الادعاء لانه تعالى مبدع الكل
وخالقه ومنه نفعه غريبا فهو راجع الى مدح
الفاعل والام بالكامل لهذه الدقة منه

81

مذكور في هذا المقام بل يكفي الاختصاص مطلقا فلا وجه للتعرض في هذا المقام فقوله اللهم
اه وقوله اولا لان المعنى اه جوابان عن الثاني دون الاول فتدبر قوله اذ المؤكد لا بد ان
يغاير اه فيه ان التغاير غير لازم بل يكفي في هذا التاكيد ان يكون كل من الشيئين مستقلا
في الافادة نعم لو كان المراد من التاكيد التاكيد النحوي الذي هو من التوابع لزم
التغاير لكن ليس المراد هذا الا بقال فعلى تقدير عدم لزوم التغاير لا يكون لكون احدهما
تاكيدا دون الاخر وجه لانا نقول يجوز ان يعتبر كون احد الشيئين الحاصلين معا
تاكيدا بوجه غير التاخر كما فيما نحن فيه فانه لما لم يتصور المعنى الحق وهو ثبوت الحمد لله
تعالى بدون اللام جعل الاختصاص المستفاد من اللام اصلا مؤكدا وجعل التقديم
مؤكدا فلا تغفل قوله اللهم الا ان يقال جعله اه لانا لا نسلم ان دلالة اللام على الاختصاص
بمجرد انضمام متعلقه فان اللام قد يستعمل في غيره على انه لو اريد بالاختصاص الاختصاص
الخاص اي اختصاص شيء الحمد بالمسند فدلالة اللام عليه بمجرد انضمام متعلقه بين
البطلان ولو اريد اختصاص شيء ما فمسلم لكن لا يكون الاختصاص حينئذ الخاص المفهوم
من التقديم حينئذ عينه حتى يصح التاكيد اللهم الا ان يقال لما كان اصل التخصيص
حاصلا بمجرد انضمام متعلقه وان كان خصوصيته بعد تمام الكلام اعتبر مقدما
وجعل الاختصاص المفهوم من التقديم تاكيدا له فتدبر فيه لكان امامنا كما بينه وبين
غيره هذا على تقدير توجه النفي الى القيد والمقيد جميعا اعني قوله يختص وقوله بهذا
الاختصاص وقوله او مختصا بغيره على تقدير توجه النفي على القيد فقط فيبقى
المقيد كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر قوله وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى
هذا الا لبيان المستطرد ولا فلا مدخل له فيما نحن بصدده اذ استلزام
اختصاص الحمد به تعالى اختصاصه به تعالى يكفي في كون الاختصاص المستفاد من
التقديم تاكيدا كما لا يخفى قوله وهو الاولى قال ابو الفتح في الخيلية وجه الاولوية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)